

## ٢١ - الحالة في أفغانستان

### عرض عام

فيها تقرير الأمين العام وأوجز التحديات التي تواجه أفغانستان. وأكد وكيل الأمين على أن العالم يواجه تمردا ثبت أنه أقوى مما كان متوقعا، بينما لا تزال المؤسسات الحكومية الأفغانية هشة وعرضة لممارسات الفساد. وهناك اقتصاد ضخم وغير مشروع قائم على المخدرات يزدهر في ظل ضعف سلطة الدولة اتخذ وسيلة لدعم التمرد وتقويض الدولة. وأخيرا، ذكر أن البيئة الإقليمية معقدة، وأنه يتم أحيانا العمل على خدمة مصالح وطنية على حساب الجهود الساعية إلى دعم أفغانستان بطريقة منسقة. وتطرق إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فأشار إلى أن الولاية الحالية للبعثة هي نتاج مفاوضات أُجريت مع الحكومة الأفغانية والشركاء الرئيسيين في نهاية عام ٢٠٠٥، وأنها لا تزال واسعة بما يكفي لتحقيق الأهداف المرجوة. ومع ذلك، تحتاج البعثة في ظل التطورات المستجدة في الحالة إلى "الصقل" وإن كانت لا تحتاج إلى إصلاحات إضافية. وسلط الضوء على ستة مجالات ينبغي التركيز عليها: (أ) تنسيق المساعدة الدولية؛ (ب) العلاقة بين البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية؛ (ج) الانتخابات المقبلة؛ (د) التوعية السياسية؛ (هـ) الحكم الرشيد، وخاصة على الصعيد المحلي؛ (و) استراتيجية مكافحة المخدرات<sup>(٣٣٠)</sup>.

وأعرب المتكلمون إجمالا عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة على النحو الذي أوصى به الأمين العام، بما في ذلك ضرورة صقل الولاية في عدد من المجالات. وأيد عدد من المتكلمين مواصلة توسيع منطقة نشاط البعثة لتشمل مختلف المناطق في أفغانستان، وخاصة الجنوب. غير أن ممثل باكستان نبّه إلى وجوب الإبقاء على إصلاحات البعثة ضمن حدود ولايتها الحالية، وإلى ضرورة تجنّب إثقال الأمم المتحدة بمسؤوليات قد لا تستطيع الاضطلاع بها وقد تؤثر على

(٣٣٠) S/PV.5851، الصفحات ٢-٥.

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان ١٤ جلسة اتخذ فيها خمسة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية. وفي الجلسات، نظر المجلس في أعمال وولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تم نشرها بإذن من الأمم المتحدة؛ وفي الانتخابات الرئاسية الأفغانية، والتنسيق الدولي والتحديات التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك تمرد حركة طالبان.

ومدد المجلس ولاية البعثة مرتين<sup>(٣٢٧)</sup>، لمدة سنة في كل مرة. ومدّد أيضا مرتين لمدة سنة في كل مرة الإذن الممنوح للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما يشمل الإذن للدول الأعضاء المشاركة فيها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولايتها<sup>(٣٢٨)</sup>.

وأوفد المجلس بعثة إلى أفغانستان امتدّت من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨<sup>(٣٢٩)</sup>.

١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩: تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عرض

(٣٢٧) القراران ١٨٠٦ (٢٠٠٨) و ١٨٦٨ (٢٠٠٩). ولمزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، المتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

(٣٢٨) القراران ١٨٣٣ (٢٠٠٨) و ١٨٩٠ (٢٠٠٩). ولمزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم الرابع، فيما يتعلق بالمادة ٤٢ من الميثاق.

(٣٢٩) لمزيد من المعلومات، انظر هذا الجزء، القسم ٤٠، فيما يتعلق بالبعثات التي قام بها مجلس الأمن.

الجماعي<sup>(٣٣٥)</sup> ذكر أنه لا بد من الاستمرار في السعي إلى عزل القادة المتطرفين، وخاصة الذين ترد أسماؤهم في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما<sup>(٣٣٦)</sup>، مع منح عناصر حركة طالبان العادية التي لم تتلخخ أيديها بجرائم الحرب فرصة المشاركة في الحياة السلمية<sup>(٣٣٧)</sup>. وأضاف ممثل الاتحاد الروسي أن أية محاولة "لاسترضاء المتطرفين وإعطائهم السلطة تدريجياً" لا يمكن إلا أن تهدد بالمزيد من زعزعة الاستقرار<sup>(٣٣٨)</sup>.

وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) الذي قرر فيه في جملة أمور تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن تتولى البعثة زمام الجهود المدنية الدولية المبذولة في عدد من المجالات<sup>(٣٣٩)</sup>.

وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، اتخذ المجلس القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩) الذي جدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة سنة إضافية. وفي الجلسة، أعرب ممثل كوستاريكا عن أسف وفده إزاء إضعاف صيغة القرار، وبالتحديد، عدم التطرق صراحة إلى المخاوف المتصلة بتزايد الضحايا في صفوف المدنيين، مثلما فعل مجلس الأمن في قرارات سابقة. وذكر، مع التسليم

(٣٣٥) أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي هم الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

(٣٣٦) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، فيما يتعلق بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

(٣٣٧) S/PV.5851 (Resumption 1)، الصفحة ١٦.

(٣٣٨) S/PV.5851، الصفحة ٢٦ (الاتحاد الروسي).

(٣٣٩) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

حيادها ومصداقيتها<sup>(٣٣١)</sup>. وتطرق ممثل الصين إلى مسألة المصالحة الداخلية، فذكر أنه يمكن للبعثة أن تقدم دعماً ببناء بطلب من الحكومة الأفغانية، لكن لا يمكن للبعثة أن تتخذ القرارات عوضاً عن الحكومة<sup>(٣٣٢)</sup>. وأعرب ممثل فييت نام عن تأييده لاستعداد البعثة لتقديم المساعدة التقنية وتوجيه الأموال المخصصة لدعم المؤسسات الانتخابية الأفغانية، ولكنه ذكر أنه يجب أن يتم ذلك بناء على طلب الحكومة الأفغانية، وفقاً لمبادئ احترام استقلال وسيادة البلد<sup>(٣٣٣)</sup>.

وأعرب معظم المتكلمين عن رأي مفاده أن أفغانستان، وإن أحرزت بعض التقدم إلى الآن، ما زالت تواجه تحديات خطيرة في مجالات الأمن، والحكم الرشيد، والإعداد للانتخابات، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتعاون الإقليمي، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والمساعدة الإنسانية، وجهود مكافحة المخدرات. وأشار العديد من المتحدثين إلى تدهور الوضع الأمني وتزايد العنف والإرهاب. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن شعوره بالجزع بشكل خاص لأن الإرهابيين يسيطرون على مناطق كاملة أقيمت عليها حكومات موازية<sup>(٣٣٤)</sup>. وشدد المتكلمون عموماً على أهمية امتلاك أفغانستان زمام الأمور وقيامها بدور فاعل في جميع جوانب عمل المجتمع الدولي، وعلى ضرورة تحسين القدرات المحلية. وأخيراً، أكد عدد من المتكلمين أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري صرف لمشاكل أفغانستان، وشددوا على أهمية جهود المصالحة. غير أن ممثل قيرغيزستان (متكلماً باسم منظمة معاهدة الأمن

(٣٣١) S/PV.5851 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (باكستان).

(٣٣٢) S/PV.5851، الصفحة ١١ (الصين).

(٣٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٣٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (الاتحاد الروسي).

الإعمار في أفغانستان، والذي سيتم فيه أيضا تناول مسألة مكافحة تجارة المخدرات<sup>(٣٤٢)</sup>. وذكر ممثل فرنسا أن بلده سعى إلى تأكيد مجلس الأمن على عنصر خاص من عناصر مشكلة الاتجار بالمخدرات، ألا وهو مكافحة الاتجار بالسلائف الكيميائية التي تعتبر أساسية لتحويل الأفيون إلى هيروين، والتي تُعتبر حلقة ضعيفة في العملية. وأشار إلى أنه في حين يوجد بالفعل نظام لمراقبة التجارة في السلائف الكيميائية على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ (اتفاقية فيينا)، يلزم بذل مزيد من الجهود من أجل استخدام الآليات القائمة بفعالية<sup>(٣٤٣)</sup>. وشدد ممثل الاتحاد الروسي أيضا على الحكم الهام الوارد في القرار بشأن تعزيز دور المنظمات الإقليمية في الجهود الدولية لمكافحة تدفق المخدرات الأفغانية<sup>(٣٤٤)</sup>، بينما لاحظ ممثل إيطاليا أن مشاورات مكثفة قد أُجريت مع أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة في معرض إعداد القرار<sup>(٣٤٥)</sup>.

#### ٩ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨: نتائج مؤتمر باريس المعني بأفغانستان

في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص الجديد للأمين العام في أفغانستان عن نتائج المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان، الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استنادا إلى تقرير الأمين العام<sup>(٣٤٦)</sup>.

وذكر أن مؤتمر باريس قد حقق نجاحا كبيرا، حيث أفضى إلى جمع ما يزيد على ٢٠ بليون دولار، وإلى إقامة الأساس

(٣٤٢) S/PV.5907، الصفحة ٢ (فرنسا)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٤ (إيطاليا).

(٣٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٣٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٣٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٣٤٦) S/2008/434.

بتحمل المتمردين المسؤولية الرئيسية عن الضحايا في صفوف المدنيين في أفغانستان، بأن المجلس دعا جميع الأطراف مرارا إلى احترام أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لكفالة حماية السكان المدنيين. وذكر أن وفد بلاده يفهم أن هذا القلق قد أشير إليه في الفقرة ١٤<sup>(٣٤٧)</sup> من القرار الذي اتخذ للتو<sup>(٣٤٨)</sup>.

#### ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨: القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) بشأن مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها

في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) الذي أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء ازدياد زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به، وأهاب بجميع الدول الأعضاء زيادة التعاون من أجل مكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق تعزيز رصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، مادة أمفيدريد الخلل.

وفي الجلسة، أبدى ممثل فرنسا ملاحظة كررها ممثلا الاتحاد الروسي وإيطاليا ومفادها أن المجلس اتخذ القرار عشية افتتاح مؤتمر باريس الذي يمثّل الهدف الأساسي منه في إعادة تأكيد الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي لإعادة

(٣٤٧) فيما يلي نص الفقرة ١٤: "يسلم بالجهود التي تبذلها القوة والقوات الدولية الأخرى لتقليل خطر وقوع ضحايا من المدنيين إلى الحد الأدنى، ويهيب بها مواصلة بذل جهود حثيثة في هذا المجال، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض لاحق في الحالات التي يقع فيها ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما تستصوب الحكومة إجراء تلك التحقيقات المشتركة".

(٣٤٨) S/PV.6098، الصفحة ٢.

المدنيين المنسوبة إلى القوات العسكرية الوطنية والقوات العسكرية الدولية الموالية للحكومة، يلزم بذل جهود أكبر لحماية المدنيين. وأخيراً، شدد على أن انعدام الاستقرار يزيد من صعوبة التصديّ للتحديات. وذكر أن من الأمور التي تبعث على القلق بشكل خاص عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الأنشطة العسكرية والإنسانية، وأشار إلى أن أفرقة إعادة الإعمار في المحافظات، وإن كانت تضطلع بعمل قيم، قد تتسبب في ازدياد المخاطر التي يتعرض لها أفراد المساعدة الإنسانية المدنيون الذين يعملون على تقديم المساعدات بصورة غير منحازة<sup>(٣٤٨)</sup>.

ورحب المتكلمون بنتائج مؤتمر باريس، وشددوا على ضرورة معالجة التحديات المترابطة المتمثلة في التنمية والمخدرات والحكم الرشيد، مع العمل في الوقت نفسه على عكس اتجاه التدهور في الحالة الأمنية. وأكد ممثل أفغانستان أن أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تدهور الحالة الأمنية في البلد هو الهدنة الفعلية القائمة في مناطق القبائل الواقعة وراء الحدود<sup>(٣٤٩)</sup>. ورد ممثل باكستان على ذلك بأن بلده قد اتخذ عدة تدابير لمنع تسلل الإرهابيين والمتمردين عبر الحدود، وإن أقرّ بأن المناخ الأمني على الجانب الباكستاني تدهور بشكل حاد نتيجة لحملة مكافحة الإرهاب. وأضاف أنه في حين لن يُسمح لأي قوات أجنبية بمزاولة عملياتها داخل باكستان، فإنه يشجّع على توسيع الانتشار العسكري ونقاط التفتيش على الجانب الأفغاني من الحدود لمضاهاة حجم الانتشار الباكستاني<sup>(٣٥٠)</sup>.

وفي بيان من الرئيس بتاريخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، رحب المجلس بنتائج مؤتمر باريس، ورحب باعتماد المشروع

(٣٤٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٣٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

لشراكة معززة بين المجتمع الدولي وأفغانستان. وقد قدمت حكومة أفغانستان أيضاً الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان التي ينصبّ تركيزها على بذل جهود جبارة لبناء المؤسسات، وعلى توسيع القطاعات الأساسية للاقتصاد، وخاصة قطاع الزراعة. وركز المؤتمر أيضاً على كيفية تقديم المساعدة بفعالية أكبر، وإن أشار الممثل الخاص إلى وجوب أن يقتصر أي تحسين في تقديم المساعدات الدولية بتصميم الجانب الأفغاني على تحسين مستوى إدارته، وإظهار مزيد من المساءلة، ومكافحة الفساد. وتطرق إلى الحالة في الميدان، فأشار إلى بلوغ مستوى غير مسبوق من أنشطة التمرد والأنشطة الإرهابية، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية المضطربة. غير أنه كان هناك أيضاً وجود أكبر للتمرد في مقاطعات ومحافظات أخرى في الأجزاء الوسطى من البلد، وقد أظهر الهجوم الذي وقع قبل ثلاثة أيام خارج السفارة الهندية في كابل قدرة الإرهابيين على تنفيذ عمليات توقع الكثير من القتلى في العاصمة. وأخيراً، أكد مجدداً على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بشأن العديد من المسائل، بما في ذلك الأخطار الناجمة عن أمور من قبيل المخدرات، إلى جانب الفرص المتاحة لتطوير الهياكل الأساسية<sup>(٣٤٧)</sup>.

وقام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن التحديات الإنسانية في أفغانستان. وذكر أن الاحتياجات الإنسانية شديدة ومتنامية، وتعلق على الخصوص بانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف وعن الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للأغذية. وأشار إلى وجود مشاكل خطيرة فيما يتصل بالمشردين داخليا واللاجئين وعودة اللاجئين. وسلط الضوء على العدد المتزايد للضحايا في صفوف المدنيين، وذكر أنه في حين انخفضت نسبة حالات مقتل

(٣٤٧) S/PV.5930، الصفحات ٢-٥.

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان<sup>(٣٥٣)</sup>، تلت كلا منها مناقشة بين أعضاء المجلس والمدعويين. وفي الإحاطات، أكد الممثل الخاص أن البعثة تعمل مع حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على ضمان تحقق ثلاثة عناصر أساسية في العملية الانتخابية، ألا وهي عدم تدخل الحكومة، وإجراء نقاش متمحور حول السياسات في جو من التنافس الشريف بعيدا عن الخطاب التحريضي، والحياد الدولي التام. وإجمالا، تجري أعمال التحضير للانتخابات الرئاسية تسير بشكل جيد، وإن أثر بعض المخاوف بشأن شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها.

وأعرب الممثل الخاص أيضا عن قلقه إزاء انشغال المجتمع الدولي عن الالتزامات التي قطعت في باريس، وذلك بسبب تدهور الحالة الأمنية بشكل رئيسي. وأشار إلى أن تأثيرات التمرد قد انتشرت إلى خارج المناطق التقليدية في الجنوب والشرق وامتدّت إلى المحافظات المحيطة بكابل. وحدثت زيادة في الهجمات المعقّدة غير المتناظرة، والهجمات التي تُشنّ ضد أهداف ذات صلة بالمعونة والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك الهجمات القاتلة التي تنفذ ضد موظفي المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية وتزايد نقص الأغذية. وعلى الجانب الإيجابي، أشار إلى أن حكومة أفغانستان بصدد إجراء إصلاحات، وأن قدرتها على التصدي للمشاكل قد تحسنت، وأن هناك اتجاها إلى انخفاض حجم إنتاج خشخاش الأفيون. وفيما يتعلق بالتعاون المدني-العسكري، أشار إلى أن البعثة تعمل بشكل وثيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتقليل الضحايا التي تقع في صفوف المدنيين والتي ما زالت حركة طالبان تتسبب في أكثرها.

في عملية أخرى لتعزيز الوجود الميداني للبعثة من خلال فتح ستة مكاتب إقليمية جديدة على مدى الاثني عشر شهرا التالية، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية<sup>(٣٥١)</sup>.

## ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩: تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨) الذي مددته بولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي الجلسة، أعرب ممثل الجماهيرية العربية الليبية عن قلق وفده إزاء تزايد أعداد الضحايا من المدنيين في أفغانستان جراء العمليات التي تشنها القوات المتعددة الجنسيات. وشدد على ضرورة قيام القوات المتعددة الجنسيات ببذل كل جهد ممكن لضمان حماية المدنيين الأفغان خلال العمليات بالقدر الكافي، وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم. ويجب إجراء محاكمة عادلة لمن يتم القبض عليهم، واحتجازهم في ظروف متماشية مع ما ينص عليه القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان<sup>(٣٥٢)</sup>.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اتخذ المجلس القرار ١٨٩٠ (٢٠٠٩) الذي قرر فيه جملة أمور منها تمديد الإذن الممنوح للقوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة سنة إضافية.

## ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩: إحاطات بشأن الانتخابات الرئاسية

في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى عدة إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم

(٣٥٣) الجلسة ٥٩٩٤ المعقودة في ١٤ كانون الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛  
والجلسة ٦٠٩٤ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩؛  
والجلسة ٦١٥٤ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(٣٥١) S/PRST/2008/26.

(٣٥٢) S/PV.5977، الصفحة ٢.

الأقل، إلى العدد الكبير من الحوادث الأمنية. ومع ذلك، فقد فتح عدد أكبر من مراكز الاقتراع أبوابه مقارنة بالانتخابات التي جرت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وشهدت الحملة الانتخابية قدرا من الاهتمام الجماهيري والمناقشة الحقيقية بين البدائل السياسية لم تشهده أفغانستان من قبل على الإطلاق. وأشار إلى أنه جرى تفادي الهيار العملية الانتخابية وجرى الاتفاق على عملية مراجعة لتحديد مستوى التزوير قبل إعلان النتائج النهائية. ويعني ذلك أنه يمكن عقد جولة ثانية، إذا اقتضى الأمر، قبل حلول فصل الشتاء وبالتالي تفادي فترة طويلة من الفراغ السياسي وعدم الاستقرار. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، قال إنه لا يريد التعليق على النقاش المتعلق بالحاجة إلى قوات قتالية دولية إضافية، ولكنه اتفق مع الرأي القائل بأن ثمة حاجة إلى تحسين الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية من حيث العدد والقدرة، وبأن تلك المهمة لا يمكن أن تضطلع بها الولايات المتحدة وحدها. وأيد أيضا المقترحات الداعية إلى عقد مؤتمر جديد بشأن أفغانستان<sup>(٣٥٦)</sup>.

وتكلم ممثل أفغانستان بعد الإحاطة، فشدّد على أن انتخابات آب/أغسطس كانت علامة هامة في عمليتي إرساء الديمقراطية وبناء الدولة في أفغانستان. وقال إنه إذا ما أخذت في الحسبان الحقائق الاجتماعية التاريخية لأفغانستان، فإن البلد قد اجتاز هذا الامتحان الوطني بنجاح. ومع إقراره بوجود مخالفات، طالب الجميع بأن يكون مدركا للسياق والعملية والصورة الكاملة. وأخيرا، أكد حتمية أن يحترم الجميع ويدعم القرارات التي ستصدر عن الهيئات الانتخابية الأفغانية في المرحلة المقبلة، وألا يعمل أحد على تقويض العملية<sup>(٣٥٧)</sup>.

(٣٥٦) S/PV.6194، الصفحات ٣-٨.

(٣٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

وأشار الممثل الخاص إلى أنه على الرغم من المشاكل الأمنية المستمرة، أحرز بعض التقدم على صعد تعزيز المؤسسات الأمنية، وإصلاح قطاع الزراعة والقطاع الخاص، وتحسين تحصيل الإيرادات والتنسيق الحكومي الداخلي، وتطوير برامج شاملة لبناء القدرات المدنية.

وشدّد المتكلمون في الجلسات على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية وفقا لأعلى المعايير الدولية. وأكدوا أيضا ضرورة اتخاذ تدابير قوية لمعالجة الحالة الأمنية، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون المدني - العسكري، وتقليل الضحايا في صفوف المدنيين، وتحسين مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في المناطق الريفية. وأعربوا عن دعمهم للبعثة، وشدّدوا على أهمية دورها في تنسيق الاستجابة الدولية للتحديات المتشابكة في أفغانستان، وخاصة في مجال التنمية<sup>(٣٥٤)</sup>.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، رحّب المجلس، في بيان من الرئيس، بالأعمال التي تجرى بقيادة أفغانية تحضيرا للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات المرتقبة، وأكد ما لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وأمنة وشاملة للجميع من أهمية. وأهاب أيضا بشعب أفغانستان الإدلاء بصوته في هذه الفرصة التاريخية المتاحة أمام جميع الأفغانين من أجل إسماع أصواتهم<sup>(٣٥٥)</sup>.

وفي أعقاب الانتخابات، ولكن قبل إعلان النتائج، اجتمع المجلس في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لكي يستمع إلى إحاطة بآخر المستجدات من الممثل الخاص. وأقرّ الممثل الخاص بأنه كان هناك تزوير ومخالفات ارتكبت من قبل مسؤولي الانتخابات والمرشحين والمسؤولين الحكوميين، وبأن الاقبال كان منخفضا، وهو ما يرجع، ولو جزئيا على

(٣٥٤) S/PV.5994 و S/PV.6094 و S/PV.6154.

(٣٥٥) S/PRST/2009/21.

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: الهجوم  
الإرهابي على دار ضيافة الأمم المتحدة

في بيان من الرئيس بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أدان المجلس الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وشدد على ضرورة كفالة الأمن لموظفي الأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن تضامنه مع شعب أفغانستان وعن دعمه للجولة الثانية المقبلة للانتخابات الرئاسية التي ينبغي إجراؤها في موعدها المقرر مع استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة<sup>(٣٥٨)</sup>.

.S/PRST/2009/28 (٣٥٨)

وفي حين أعرب متكلمون آخرون عن إدانتهم الشديدة لأعمال العنف التي وقعت خلال الانتخابات، اعترفوا بأن الانتخابات كانت حدثا بارزا شهدته أفغانستان وأنشوا على الشعب الأفغاني الذي أدلى بصوته في جو من التهيب الشديد. وحثوا جميع الأطراف المعنية على قبول النتائج المعتمدة عند صدورها. وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للمؤتمر المقترح عقده بشأن أفغانستان. وأكد عدة متكلمين أيضا على أهمية التركيز مجددا على المصالحة وإعادة تأهيل المتمردين بعد الانتخابات.

الجلسات: الحالة في أفغانستان

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الممتنعون
٥٨٥١	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان		المادة ٣٧	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨	وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/159)		١٧ دولة عضوا <sup>(أ)</sup>		
٥٨٥٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان	مشروع قرار (S/2008/185)	المادة ٣٧	إيطاليا	القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد
٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨	وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/159)		أفغانستان		
٥٩٠٧	مشروع قرار مقدم من ٨ دول أعضاء <sup>(ب)</sup>		المادة ٣٧	الاتحاد الروسي، وإيطاليا، وفرنسا	القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد
١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	(S/2008/376)		أفغانستان		
٥٩٣٠	تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2008/434)		المادة ٣٧	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨			١١ دولة عضوا <sup>(ج)</sup>		
			المادة ٣٩	الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ووكيل	

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
			الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ		
٥٩٣٢	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2008/434)		المادة ٣٧ أفغانستان		S/PRST/2008/26
٥٩٧٧	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	مشروع قرار (S/2008/610)	المادة ٣٧ أفغانستان	الجمهورية العربية الليبية	القرار ١٨٣٣ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد
		تقرير عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية (S/2008/597) المرفق)			
		رسالة من وزير خارجية أفغانستان يرحب فيها باستمرار وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية (S/2008/603) المرفق)			
٥٩٩٤	١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/617)	المادة ٣٧ ٨ دول أعضاء <sup>(د)</sup>	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
٦٠٩٤	١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/135)	المادة ٣٧ ١١ دولة عضواً <sup>(د)</sup>	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
			المادة ٣٩ الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان		

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية  
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٦٠٩٨ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/135)		المادة ٣٧ أفغانستان	عضو واحد في المجلس (كوستاريكا)	القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩)
٦١٥٤ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/323)		المادة ٣٧ ١٢ دولة عضواً <sup>(أ)</sup> المادة ٣٩ الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان		
٦١٦٢ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/323)		المادة ٣٧ أفغانستان		S/PRST/2009/21
٦١٩٤ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2009/475)		المادة ٣٧ أفغانستان (وزير الخارجية) المادة ٣٩ الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
٦١٩٨ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩	مشروع قرار مقدّم من اليابان (S/2009/523)		المادة ٣٧ أفغانستان		القرار ١٨٩٠ (٢٠٠٩)
٦٢١١ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩			المادة ٣٧ أفغانستان		S/PRST/2009/28

(أ) إسبانيا، وأستراليا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وآيسلندا، وباكستان، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وقيرغيزستان (باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي)، وكازاخستان، وكندا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان.

(ب) الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، وكرواتيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ج) أستراليا، وأفغانستان (وزير الخارجية)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان (وزير الخارجية)، وتركيا، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، واليابان.

(د) أفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والنرويج، والهند، وهولندا، واليابان.

(هـ) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكندا، والنرويج، والهند، وهولندا.

(و) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكندا (وزير الخارجية)، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا.